العدد (1752) السنة السابعة - الأربعاء (24) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# خطـاب الليبراليـة العربيـة... إشكاليـة المفهـوم وإشكاليـة الأزمـة

**لماذا فشلت الأحزاب والحركات الليبرالية العربية في ان تكون حاملة لموجهات التغيير في الواقع العربي وفي سيرورات أنظمته السياسية؟ ولماذا اقترن وجود العديد من هذه الاحزاب بنخب معزولة عن صناعة البطولة الشعبية، والتي لم تسع بشكل جدي الى تشكيل تيار واسع يمكن ان يتجذر في الواقع الاجتماعي والسياسي؟ وهل ان سبب صعود الكثير من رموز الانقلابات العسكرية ومظاهر الاستبداد ارتبط بشكل او باخر بفشل هذه الحركات والاحزاب الليبرالية في ان تصنع متونا رأيا عاما ضاغطا، ومجالات تعويضية لإنتاج مصادر عقلانية للقوة والمواجهة والتغيير؟ وهل ان ماتعرضت له بعض هذه الاحزاب من ضياع لاحلامها الليبرالية ومن تصفيات وحروب سرية وسجون ومنافٍ كان في جزء منه سوء تدبّر الاحزاب ذاتها مع معطيات الواقع وصراعاته وسط خلط وتنازع مفاهيمي مشوش، وسوء قراءتها وعطالة حدوسها لطبائع القوة الغاشمة للاستبداد التي انتجت لنا كوارث واسعة ضاعت فيها الاوطان والناس واحلام الليبراليات الذهبية؟**

علي حسن الفواز

(١-٢)

هذه الاسئلة وغيرها تبدو الاكثر رعبا في ملامسة جزء مهم من تاريخ حزننا الوطني ومنظومة الاستبداد المكرسة في الواقع وفي المخيال السياسي والشعبي، والتي ستظل دائما هاجسا يقلق الكثيرين وسط البحث الدائب في اعماق التاريخ السياسي عن ليبرالية المكشوف عنه ازاء تحديات العقل العربي المتورط بتاريخ طويل من المسكوت عنه والمسكوت عليه.

ثمة من يرى ان مرجعيات الخطاب الليبرالي العربي غير واضحة المعالم وغير قارّة في جسد البيئة السياسية والثقافية العربية، بسبب تاريخية التشكل الثقافي والسياسي العربيين القائمين على نمطية البنيات والمراكز المهيمنة في ابويتها وشموليتها وطبائع مرجعياتها، وثمة من يرى في الجانب الاخر ان الخطاب الليبرالي العربي يفتقد الى المقدمات الحقيقية التي تمنح هذا الخطاب حضورا وفاعلية في التبدي عبر مجموعة من المؤسسات والظواهر، وعبر العديد من القوى السياسية وتشكلاتها في(احزاب، منظمات مجتمع مدني، دساتير، حريات وانتخابات)اذ تبدو هذه الظواهر ضعيفة الى حدّ كبير، وحتى وجود بعض المظاهر ذات النزوع الليبرالي التي اقترنت بنمط الدولة العربية في بدايات القرن الماضي التي حاولت أن تقلّد الأنماط السياسية الغربية، الاّ انها كانت نخبوية وغير عميقة الاثر في البيئة السياسية العربية، وانتهت معها كل المحاولات التجريبية الهشة للديمقراطية والتعددية، فضلا عن ضعف قدرتها من خلال عدم صناعتها لرأي عام يؤمن بها ويدافع عنها، اذ ان اغلب تلك الدول سقطت فريسة الانقلابات العسكرية تحت عناوين فضفاضة للثورية والديمقراطية الشعبية، مقابل صعود نجم الحكم المركزي العسكري او الايديولوجي.

من ابرز اشكاليات هشاشة الليبرالية في الحياة العربية هو بروز ضعف الدولة كمؤسسة حامية للمجتمع، وضعف المجتمع ايضا في انتاج الدولة والدفاع عنها، وكذلك الضعف الخطير للنخب الثقافية ومحدودية ادوارها في انتاج خطاب عقلاني تنويري نقدي يمكن ان يسهم في الحراك الاجتماعي والسياسي وفي توسيع معطى المؤسسات الدافعة للتنميات الثقافية والاقتصادية، اذ ان قوة الخطاب الليبرالي تفترض وجود مثل هذه المؤسسات، مثلما تفترض وجود قاعدة واسعة للقوى المؤمنة بها، والفاعلة في انتاج عوامل تكريسها وتحويلها الى مادة(دسمة)في انتاج الدولة الوطنية العادلة والقوية، ومن الأسباب الأخرى المؤثرة في تحجيم سيرورة الخطاب الليبرالي وتناميه هو السياسات(العنفية)والتصفيات المرعبة للسلطات القمعية صحبة المشروع الملفق للدولة الايديولوجية او الدولةذات المرجعيات القومية ضد القوى التقدمية والليبرالية المناهضة لها، والتي حولت النزوع الليبرالي وتمثل خطاباته وافكاره جزءا من التابو الثقافي. وهذه العزلة والمطرودية المنهجية لايعفي وجود بعض العقد والحساسيات التي تأثرت باعراضها الاحزاب السياسية الديمقراطية عبر نخبويتها المفرطة وعبر ضعف دورها في انضاج عمليات التحول الديمقراطي للدولة، اذ ان هذه الاحزاب لم تملك للاسف رؤية واضحة لتشكيل المجتمع السياسي الذي تبدت ظواهره العامة مابعد التحولات الاجتماعية والثورية، ولعل التجربة العراقية كانت مثالا لذلك(اذ ان النخبة الثقافية قد لعبت دورا مركزيا في تقويض مشروعية الحكم الملكي، الا انها كانت هزيلة مفاهيميا وايديولوجيا بعد ما تمت الاطاحة بالملكية، وكانت غير قادرة على تعزيز الانتقال الى السياسة الديمقراطية، والى نظام سياسي يستقطب كل التنوعات الاثنية دون استثناء)

مذكرات دولة- السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث/ت/اريك دافيس/ترجمة/حاتم عبد الهادي/المؤسسة العربية للدراسات والنشر/بيروت٢٠٠٨ ص١٥٤

والادهى في ظاهرة ابطاء وتعطيل التحول الديمقراطي وتنمية المظاهرة الليبرالية هو اتساع وجودالامية والجهل التعليمي وبنسب كبيرة جدا بين قطاعات واسعة من الجمهور، وهو الامر الفاعل والضاغط في ابطاء الاستجابات لهذا التحول وفي تعطيل الوعي بفلسفة الحريات العامة، والدفاع عنها كحقوق اخلاقية ودستورية، وبالتالي التماهي مع مصادر سرية للحماية مثل العشيرة او المذهب او الايدولوجيا او المعسكر، تلك التي اسهمت في تهديد مفهوم الدولة الجديد، والتشويش على انتاج هويتها الوطنية المعبرة عن مفهوم اخر للامة والمواطنة بعيدا عن تاريخ الادلجة القسرية الذي أعاق صناعة الدولة. ورغم وجود الحراك السياسي الصاخب، وتنامي بعض الحركات السياسية، ووجود ملامح بسيطة للمجتمع السياسي مع وجود عدد من الصحف الناطقة باسم مكونات هذا المجتمع، ألا أن الضعف البنيوي العميق للبيئة الثقافية والاقتصادية اسهم في ايجاد انهيارات كبيرة بدأت مع انهيار الثروة الزراعية، وهجرة الفلاحين غير المسيطر عليها الى المدن، وانهيار البنية السياسية خاصة بعد احداث ١٩٤١ وصعود ما يسمى بالمدّ القوموي الذي اعلن حربه العلنية ضد الاتجاهات التقدمية، مع ضعف الدولة اساسا تحت سلسلة من الصدمات الداخلية والخارجية، وانهيار الشكل الديمقراطي للنظام السياسي خاصة مع(الانتخابات البرلمانية لشهر حزيران عام ١٩٥٤ والتي خففت خلالها الملكية من سيطرتها على العملية الانتخابية، والتي يسرت لاحزاب المعارضة القدرة على تشكيل الجبهة الوطنية والفوز بعشرة مقاعد في الانتخابات. وما اثار اعصاب نوري السعيد والنخبة السياسية التقليدية هو تحمس الحملة الانتخابية للجبهة الوطنية وفوزها بالمقاعد البرلمانية عن كل من بغداد والموصل وهما من اكثر المدن العراقية اهمية، حيث خسر حزب نوري سعيد اغلبيته البرلمانية نتيجة لذلك، ولكن البرلمان الجديد لم ينعقد الا مرة واحدة في نموز ١٩٥٤ قبل ان يتم حله من ثمّ على عجل، بعدها جاءت انتخابات اب لتشكل برلمانا جديدا هيمن عليه هذه المرة حزب نوري السعيد مجددا) ذات المصدر ص١٦٧

هذه العوامل اضعفت ايـة اليـة للتعريف بالديمقراطية على المستوى الشعبي المهيج اساسا تحت عوامل متعددة، والتي عطلت ايضا التعريف بقيم الليبرالية التي كانت تروج لها بعض النخب الثقافية باعتبارها تجوهرا حول الحرية، واضعفت كذلك دورها في تشكيل الوعي اللازم لبناء مشروع الدولة، وبناء مؤسساتها المجتمعية والقانونية.

ان تاريخ العراق السياسي الحديث كنموذج للتحول الديمقراطي الذي مهدت له العديد من التحولات الاخرى، يتمثل في الكثير من التحولات التي بدت سريعة التشكل وغير واضحة الملامح في الدول العربية الاخرى، خاصة في سوريا ولبنان ومصر، اذ ان التغيرات السياسية وجدت لها قرائن مهمة مع الظواهر الثقافية ومع وجود بيئة اقل عنفا، خاصة في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، تلك التي ساهمت في بروز احزاب سياسية جديدة مثل حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي، مع اتساع ظاهرة النقابات العمالية والجمعيات المدنية وغيرها. والتي تعززت ايضا بتنامي نزعات وطنية حادة، مع نزعات قومية نقيضة، خاصة تلك التي بدت وكأنها في نوبة من الصراعات العاتية التي تحولت الى اكبر تهديد للدولة ولتاريخ الحركة السياسية العراقية وظواهرها ومنجزاتها.

لذا فان الليبرالية في هذه التجربة او تلك ظلت رهينة لتحولات ثقافية، لم تشأ ان تتحول الى واقع بسبب طبيعة التعقيدات التي عاشها الواقع العراقي، واستسلمت لها النخب السياسية والثقافية، والتي لم تستطع ان تؤسس مؤسسات للتوجه الليبرالي لامستوى الاحزاب السياسية وبرامجها، وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني، ناهيك عن بعدها عن المؤسسات التعليمية في مراحلها المتعددة، كما ان قوة المؤسسة الدينية اسهم الى حد كبير في تحجيم دور تلك المؤسسات من استيعاب تحولات الواقع واعادة صياغة الكثير من معادلاته، فضلا عن ان تعقد الصراع السياسي/ الايديولوجي بين القوى والاحزاب العراقية الى حدّ الاحتراب الدموي خاصة مابعد احداث ١٩٥٩ اسهم بشكل كبير في خلق اصطفافات جديدة عمدت الى تشويه برامج تلك القوى، وتحولها الى قوى (ثورة مستمرة)إبتلعت فيما الدولة والثقافة والديمقراطية، وان التنامي المشوه لبعضها اسهم في مراحل لاحقة في انتاج ظواهر معقدة للاستبداد السياسي الذي انهى تاريخا للأحلام الليبرالية لأجيال من النخب الثقافية والسياسية العراقية.

واحسب ان استشراء ثقافة العنف انعكس على أزمة صناعة الحزب السياسي والشخصية السياسية، وقلل من هامش الحوار، وبالتالي أنتج الى حد كبير شكلا من أشكال الانسداد التاريخي بين القوى السياسية، وبما قلل فرص انتاج النمط الليبرالي للإدارة السياسية، ولتعميق وعي الحريات داخل البيئة السياسية العراقية الطاغية والمرعبة.

ومن هنا نجد ان مفهوم الليبرالية وتمظهرات خطابها الثقافي ظل محصوراً في سياق التداول الثقافي، وبين نخب محدودة التأثير، خاصة وان أزمات الصناعة السياسية فقدت مجالها في ان تكون لازمة لصناعات ثقافية نقدية وعضوية يمكن ان تسهم في ترميم ما خربته الهزات الانقلابية العسكرية، والصراعات الإيديولوجية الدامية، وأزمة صناعة الدولة وفشلها في تكريس قيم الديمقراطية الشعبية، وربما تورطها في صناعة الصراعات بين هذه القوى، وهو الذي تسبب فيما بعد في تنامي قوة التطرف والادلجة الثورية الراديكالية، وغلواء المشاعر الشعبية التي تحولت الى رعب يومي قابل للانفجار تحت موجهات النخب المضطربة أساساً.

كل هذا أضفى على سيرورة الوعي الليبرالي طابعا غير مؤثر في الحياة العراقية بشكل خاص، مع تواصل ذات الفشل على مستوى الدول العربية الأخرى التي جعلها انقلاب مصر ١٩٥٢ أمام هيجان صعود العسكر في كل هذه الدول وتحجيم دور القوى التقدمية فيها، وهو ما حدث فعلا في مراحل لاحقة في العراق وسوريا وليبيا.

ان تما هي الحديث عن الليبرالية مع الاشتغالات في مجال الفلسفة السياسية التي اقترحها الحقل الحداثوي الغربي، كان هو الصورة المثالية التي تصطنع وعيا متعاليا للنخب الثقافية في مواجهتها لازمات الواقع المهدد على الدوام، اذ ان آليات التعاطي مع طروحاته واسئلته ارتبطت هي الاخرى في الاطار السياسي والثقافي بمرجعيات غربية ايضا لها مجالاتها النظرية والاجرائية، بدءا من نشوئها كمفهوم فلسفي للحرية اقترن بالتحولات الفكرية التي لازمت نشوء الطبقة البرجوازية في اوربا وتطورها( لم تكن موجودة بالمعنى التاريخي والوجودي في العراق) وانتهاء بتأثراتها بالتطورات والتحولات التي رافقت الاشكال الثقافية للثورات السياسية والفكرية وانهيار منظومة المراكز التقليدية في العقل الاوربي والتنامي الواسع للديمقراطيات في اوربا الغربية واميركا. لان التموضع العربي في التعاطي مع الليبرالية لم يتجوهر في اطر مؤسساتية يمكن ان تنزع نحو انتاج ظواهر سسيوسياسية لها مقاربات في الواقع السياسي ويمكن ان تنعكس على هوية وتوصيف الدولة العربية وعلى فاعلية مؤسساتها، وعلى تشكلات البيئة المجتمعية وطبائع العلاقات بين القوى الفاعلة فيها. اذ ظلت ظاهرة الدولة العربية رهينة بمهينات قوى المركز التقليدي الحافظ لثقافات وعلاقات ارتكاسية، تنتمي الى موجهات النمط، والى فقه التشريع، والخضوع الى اشكاليات الاستبداد الذي عادة مايفرز انماطا للحاكميات الابوية والسلالية والعسكرية او الايديولوجية، مما حدّ النظر الى مفهوم الليبرالية برؤى ثقافية وايديولوجية اكثر مما هي اجرائية يمكن ان تتبناها جماعات سياسية وثقافية ذات مرجعيات لها رؤى جديدة، تلك الرؤى التي تضع الليبرالية اسلوبا في انتاج الخطاب السياسي، وفي الادارة السياسية، وفي التعاطي مع مفهوم الدولة المدنية والحقوق العامة وقيم المواطنة.

حديث الليبرالية ظل في اغلب وجوهه حديثا لانماط الثقافات التي بدأ مدها يتصاعد في سياق مواجهة انماط الثقافات التقليدية التي تتعاطى مع اشكالات الحرية والحقوق في ظل ماكرسته البيئة الثقافية، والدولة التاريخية القديمة وهيمنة مقدسها التشريعي والسلطوي، مثلما هو الاثر الذي تتركه الطبيعة الضاغطة للدولة التقليدية العربية(الاستبدادية، القومانية، العسكرتارية) التي تحولت الى نموذج للدولة في مرحلة مابعد الاستقلال والتي لا تؤمن بشرعنة كاملة القياس لاي من المفاهيم التي تتعاطى مع منظور اخر للحريات والمواطنة والحقوق. وطبعا هذا السياق تبدى عن مجموعة من الممارسات والتشكلات التي تحولت الى ظواهر طاردة اسهمت الى حد كبير في انتاج المزيد من الاستبداد والهيمنة، بعيدا عن التنافذ مع المعطيات والتحولات التي يمكن ان تفرزها الاتجاهات النقدية المعرفية التي بدأت تكسر الذاكرة التاريخية، وتنفتح على وعي اخر لاشكالات الحراك النقدي للتاريخ الاجتماعي والسياسي داخل بيئاتة الاجتماعية التي باتت تتأثر بشكل واضح بالكثير من التحولات العاصفة في الغرب الحداثوي، ومنها ما تحقق في الليبراليات الاوربية، تلك التي اقترنت بالتغيرات العميقة الحادثة في مجتمعاتها وحيوات مواطنيها، والتي تمظهرت ليس على مستوى انتاج ثقافي/معرفي للحرية، بقدر ما اسهمت في فتوحات كبيرة في البيئات الحقوقية المدنية، وفي البيئات الصناعية والعلاقات الانتاجية، تلك التي انفتحت بالمقابل على صعود حركة راس المال بمستوياته الدافعة لاشكال هائلة من التنميات والتطورات الاجتماعية والثقافية والمعلوماتية، وعلى تشكلات واسعة للحراك النقابي وللاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي باتت تطالب باحداث المزيد من الحريات والتوجهات الحقوقية، مقابل ما افرزته ايضا من انماط اجتماعية أثرّت كثيرا حراك الفاعلية الليبرالية وتطور حلقاتها، والتي يمكن ان تطرح افكارها وتصوراتها النقدية للنظام الرأسمالي في ظل من الحريات العامة، تلك التي تكشف بالمقابل عن انساق ثقافية ضامنة لها بمواجهة النمط التقليدي من حريات المسكوت عنه، والتي ظلت تواجه في دول لها علاقات مع المنظومة الدولية الغرب اميركية العديد من الازمات والعقد، خاصة تلك الانساق الخاضعة لمهيمنات استبدادية في الحكم وفي محدودية التشريع، والتي ظلت خاضعة لعديد من مظاهر الاستبداد والتخلف والجهل والامية والتنميات المشوهة.

هذا التحول والتنامي انتج ايضا نوعا من السياسات التي ترتبط بالمصالح والحسابات السياسية، والتي دفعت للترويج عن نموذج استعلائي للعقل الليبرالي الغربي، والذي أقترن بسلسلة من الصراعات والاشكالات التي ظل هامشها مثيرا لاسئلة الرعب، اذ بقدر ماكان العقل الغربي دافعا في مرجعياته الثقافية والسياسية الى انتاج النموذج الليبرالي المؤسس على اساس وعي الحريات والحقوق، فانه كان عنصرا فاعلا في دعم انظمة الحكم الفاسدة والمستبدة، فضلا عن دوره في اسقاط الكثير من انظمة اخرى ذات رائحة شعبية وانسانية بدءا من نظام عبد الكريم قاسم وانتهاء بنظام سلفادور الليندي علي سبيل المثال.

وهو ما دفع إلى إنتاج نوع من التشاؤم الوجودي واحيانا الاغتراب ازاء منجزات العقل الغربي، والذي وضع مفهوم الليبرالية امام طروحات تشريحية واسعة للنقد اليساري التقليدي والذي كثيرا ماكان يربط عبر استقراءات مدارسه واشتغالاته النظرية ازمات العقل الشقي مع ما تنتجته الرأسمالية من انماط للثقافات(البرجوازية) المسؤولة عن العديد من الحروب الدامية والازمات الكبيرة، وانتاج اغتربات عميقة احدثت الكثير من الانقسامات في النظر الى الوجود والانسان والتاريخ والايديولوجيا، والتي جعلت الكثير من مفاهيم النقد تنحني في مواجهاتها الى نوع من العسف عبر مواجهة تاريخ الحداثة ذاته الذي بلوره ماكس فيبر، باعتبار ان صعود هذه الحداثة واشكالها، ارتبط مع صعود رأس المال الاقتصادي والسياسي وتنامي اطره التي تحولت الى حاضن كبير لتحولات عميقة وغير مسيطر عليها في البنيات الاجتماعية والثقافية، فضلا عن ان الحداثة ارتبطت بما سمي ب(العصور الحديثة)التي اشار اليها هيغل، تلك التي ارتبطت ايضا باكتشاف العالم الجديد وتشكلات النهضة، والذي عمد الى احالة مشكلاتها المعرفية الى منظورات اخرى اكثر تعقيدا، انعكست بدورها على ميلاد مرحلة جديدة هي مرحلة العصر الحديث، اذ عدّ هيغل (ان اهم مكسب من مكاسب العصر الحديث هو مكسب الحرية، فهو الاساس نفسه الذي انبنت عليه فلسفة الانوار، هذه الحرية تتجلى من خلال الابعاد التالية، أ-الفردانية، ب-حق النقد، ج-استقلال الفرد، د-ظهور الفلسفة المثالية)د.عمر مهيبل/من النسق الى الذات/منشور الاختلاف/الدار العربية للعلوم-ناشرون٢٠٠٧ ص١٢٩

تميز اشكال التحديث في مراحل لاحقة، اتاح مجالا واسعا لتجاوز حداثة ماكس فيبر، وبما جعل هذه الحداثة امام مأزق التاريخ الاوربي المعاصر، وامام ازمة نزعات شوفينية للدولة القومية والتي اجهضت الكثير من التحققات المكتسبة، والتي وضعت الحداثة ذاتها امام اخفاقها وانسدادها خاصة فيما يتعلق ب(تجسيد مفاهيمه عن العقلانية والانسانية والتنوير)كما يقول هابرماز. فضلا عن ان التحولات العاصفة التي شهدتها المجتمعات السياسية الاوربية انطوت على تصورات وحساسيات وضعت ازمة الحداثة، بمواجهة ازمة رأس المال، وان الصدمات التي واجهتها الرأسمالية انعكست بشكل او باخر على الحداثة كمفاهيم فلسفية، وكمشكلات تتمثل لازمة الانسان المعاصر الذي بات بمواجهة تمثلات الاتجاهات العقلانية والانسانوية والتنويرية، والتي تعدّ الحرية الفردية هاجسها الاكثر ايثارا وتداعيات الازمات الاقتصادية التي كان قد (تحدث عنها كارل ماركس وتنبأ بحدوثها مستقبلا كمحصلة نهائية لطبيعة الصراع الطبقي داخل الدول وانتهاء بانتاج ألمركز العولمي الذي فرض شروطة الضاغطة على الانظمة الراسمالية ومكونات الاسواق والاقتصادات العالمية.

هذه المعرفة ومرجعياتها لاتعني اننا نضع الليبرالية كمفهوم وكنمط لتنظيم عملية الاداء السياسي في سياق التحولات التي عصفت بالغرب منذ عصر الانوار وكذلك ماتركته الرأسمالية في اشكالها السياسية كنمط للاستعمار القديم وفي اشكالها الاكثر تعقيدا في مرحلة الامبريالزم كما تقول الادبيات الماركسية التقليدية، وما يتمظهر في بعض انماط العولمة الطاردة للمراكز والهويات والهوامش الخارجة عن المركز الاقتصادي، بعيدا عن اية قراءة جادة وعميقة لتحولات العقل السياسي الغربي وتفكك الكثير من شروطه القديمة، وعلى تصور قاصر يوحي وكأن الليبرالية هي صناعة مضادة للثقافات الاخرى ومراكزها وهوياتها، وانها محض الية لتفكيك كل هذه المراكز التي اعتاد العقل السياسي الشرقي ان يؤسس في ظلها مهيمناته القديمة ..

لقد واجهت الليبرالية كمفهوم في فلسفة الحرية، وكنظام للتفكير، والاجراء السياسي، العديد من التعقيدات والتفسيرات الحادة والمثيرة في اطار جدلها الدائر مع العديد من الاتجاهات العالمية الصاعدة والانماط الثقافية ذات النزعات الدينية والاجتماعية، فضلا عن مواجهتها الحادة لتصورات وافكار واطر ذات صياغات وقوالب مفهومية ارتبطت بفكرة الدولة الشمولية وانعكاساتها وفلسفاتها، والتي اقترحت لمفهوم المركز الشمولي دورا ايهاميا تجسد بوظيفة الحامي والمهيمن وصانع الرعويات الحافظة للنوع والقوة ...

ان مفهوم الليبرالية اقترن بشكل عميق بمفهوم الحرية اصلا وبمفهوم تفكيك المركز، باعتبار ان هذا المركز هو المضاد لفكرة الحرية على تشكيل الاسس الصياغية في بناء النظام الديمقراطي وضمان حقوق الناس في ظل التعدديات ومركزة القوى التي تسيطر على حركة رأس المال ..

كل هذا وضعها امام اسئلة حادة ترتبط بحيوية الخطاب الليبرالي في ان يتحول الى نظام له تبدياته على بناء المجتمعات الحديثة ؟ وهل ان الثقافة الليبرالية ان تتحول الى ثقافة عامة، تحترم الثقافات المتعددة وتتعاطى مع اشكالاتها وعقده، وان تعمد على صياناتها ضمن سياق التعدد ودون تذويبها في الثقافات القوية والمهيمنة؟

الثقافة الليبرالية تنتمي في تأسيساتها و في آلياتها الى انماط (تفكيرية) وايديولوجية ارتبطت بمنظومة واسعة من المفاهيم التي اقترنت ايضا بالتحولات الكبرى في الغرب بدءا من تشكلات مابعد الثورة الفرنسية، وتحولات الثورة الامريكية، وتفكك خطاب الهيمنة الكنائسي ومهيمنات الثقافة البطرياريكية في مشروع الدولة الاوربية التقليدية، وصولا الى ظاهرة نشوء الاحزاب الجديدة( الديمقراطية) ذات النزعات الليبرالية والتحررية و التي تبنت معطيات ما تمظهر من بنيات فكرية وثقافية وايديولوجية، اسهمت الى حد ما في نشوء ظاهرة (المجتمع السياسي) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى، التي وجدت مظاهرها في انهيار انماط الثقافات المركزية وتفكك البنيات الاقتصادية والسياسية التقليدية التي ارتبطت ازماتها بازمات الكساد الاقتصادي الذي اجتاح الغرب الاوربي وامريكا بشكل خاص في بداية القرن الماضي ..

خطاب هذه الليبرالية في نسختها الاوربية لم تمنع من نشوء ملامح العودة الى مفهوم الدولة القومية القوية، تلك التي وجدت بعض مظاهرها في ايطاليا والمانيا واليابان التي سعت الى مركزة مفهوم هذه الدولة عبر السيطرة على الامم الاخرى من خلال وجود ظاهرة الدولة القوية التي تحقق هويتها من خلال فرض اشكال عدوانية تمثلت في الحروب والازمات ...

> **مفهوم الليبرالية وتمظهرات خطابها الثقافي في ظل محصوراً في سياق التداول الثقافي، وبين نخب محدودة التأثير، خاصة وان أزمات الصناعة السياسية فقدت مجالها في ان تكون لازمة لصناعات ثقافية نقدية وعضوية يمكن ان تسهم في ترميم ما خربته**

> **ان مفهوم الليبرالية اقترن بشكل عميق بمفهوم الحرية اصلا وبمفهوم تفكيك المركز، باعتبار ان هذا المركز هو المضاد لفكرة الحرية على تشكيل الاسس الصياغية في بناء النظام الديمقراطي وضمان حقوق الناس**